طيران الأسد يقصف حي بستان القصر في المدينة بالبراميل المتفجرة

مجازر النظام السوري تتواصل في حلب

من مفاوضات جنيف

ضمن عمليات الإنقاذ بمواقع القصف في حلب

- هدنة «نظام الصمت» تدخل حيز التنفيذ في دمشق واللاذقية
- الأمم المتحدة: ما يحدث بحلب استخفاف شنيع بحياة المدنيين
- الهيئة العليا: لن تنجح المفاوضات في ظل تدهور الأوضاع
- وثيقة للمبعوث الأممي تتضمن 15 نقطة توافق و18 نقطة خلاف بين الوفدين

عواصم – «وكالات»: قصف النظام السوري حي بستان القصر في حلب بالبراميل المتفجرة، ما تسبب في مقتل وإصابة العشرات، في الوقت الذي دخلت فيه هدنة «نظام الصمت» حيز التنفيذ في دمشق واللاذقية.

فثمانية أيام ومشاهد الرعب تأتي من حلب.. ثمانية أيام قتل خلالها 200 مدني في أحياء بستان القصر وباب النيرب والفردوس والمرجة وطريق الباب.

حصيلة يوم الجمعة الدامي 37 قتيلاً تحت أنقاض منازلهم إلى جانب أكثر من 200 جريح، وهي الجمعة التي ستذكر في تاريخ المدينة بعد إعلان مركزها الشرعي إلغاء صلاة الجمعة في كل مساجد حلب للمرة الأولى منذ دخلها الإسلام قبل 1400 سنة نظراً لما تتعرض له المدينة من غارات جوية.

غارات لم تستهدف مركزاً عسكرياً واحداً، كما توثق المشاهد التي أتت من هناك، بينما أهداف نظام الأسد هي الأحياء السكنية والمستشفيات كالمركز الصحي في حي المرجة الذي يديره «اتحاد منظمات الرعاية والإغاثة الطبية» بكندا، وتعرض للتدمير الجمعة بشكل كامل.

الجمعية أصدرت بياناً رسمياً تقول فيه إنها أفرغت المستشفى الأربعاء من الجرحى والطاقم الطبي بعد تعرضه لدمار جزئي لتعود طائرات النظام مرة جديدة وتجهز عليه.

مناطق سيطرة النظام في حلب الغربية تعرضت كذلك لقصف بمدافع الهاون، يقول النظام إن مصدره مناطق سيطرة الثوار، وهو قصف لا يمكن مقارنته بصواريخ النظام الجوية وبراميله التي تحصد في كل مرة حياة العشرات وتخلف دماراً هائلاً.

من جانب آخر دخلت هدنة «نظام الصمت» حيز التنفيذ في دمشق واللاذقية، فيما بحث وزيرا الخارجية الروسي والأميركي هاتفيا فرص وقف الأعمال القتالية في حلب والتوصل لاتفاق تهدئة يمهد الطريق لعملية سياسية.

هدنة محددة بساعات توافقت عليها روسيا وواشنطن، لكنها لا تشمل حلب المنكوبة بالقصف المتواصل والغارقة في مواجهات دامية منذ أيام.

يأتي ذلك في وقت أكدت فيه المعارضة السورية أن الهدنة لم تعد قائمة، وأن الوقت غير ملائم للحديث عن عملية سياسية.

اتفاق وقف الأعمال القتالية الذي أطلق عليه «نظام الصمت» ترعاه وتضمنه موسكو وواشنطن، يدخل حيز التنفيذ ليل السبت، ويشمل مناطق الغوطة الشرقية لدمشق لمدة 24 ساعة، ومناطق ريف اللاذقية الشمالي لمدة 72 ساعة.

حلب التي لم يشملها الاتفاق تباحث حول وضعها هاتفيا وزيرا خارجية البلدين، الولايات المتحدة وروسيا، حيث تسعى واشنطن لإقناع موسكو بالعودة إلى التهدئة ووقف إطلاق النار في المدينة، وهو ما ترفضه روسيا ونظام الأسد بدعوى أن حلب بسيطر عليها إرهابيون.

نظام الصمت الذي تم التوافق عليه ينص على:

- وقف تام للعمليات العسكرية
- استخدام أي نوع من الأسلحة
- وقف أي محاولة من الطرفين لانتزاع أراض من الطرف الآخر

قواعد تهدف لتوفير ظروف مناسبة لجهود المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا لإحياء العملية السياسية في جنيف.

غير أن العودة إلى جنيف مرتبطة بإقناع المعارضة بحدوث تغيرات حقيقية على الأرض لجهة وقف الأعمال القتالية وإدخال المساعدات.

هذا الموقف كرره رياض حجاب، منسق الهيئة العليا للمفاوضات خلال اتصال مع وزير الخارجية الأميركي أكد فيه أن الهدنة لم يعد لها وجود فعلي على الأرض، وأن المجازر التي يرتكبها النظام تجعل الوضع غير مناسب للحديث عن عملية سياسية.

من ناحية أخرى علقت الأمم المتحدة على مجازر النظام السوري في حلب بوصفها استخفافا شنيعا بحياة المدنيين، حيث خلفت 9 أيام من القصف المتواصل، مخلفة أكثر من 250 قتيلا بحسب المرصد السوري.

وتواصل أمس سقوط البراميل المتفجرة على العديد من الأحياء الحلبية، إذ أشار المرصد إلى وقوع 20 غارة، فيما دخل اتفاق أميركي روسي للتهدئة حيّز التنفيذ ليل الجمعة السبت على جبهتي دمشق واللاذقية معقلي رئيس النظام بشار الأسد.

ولم يذكر المرصد على الفور هل كان سلاح الجو السوري أم سلاح الجو الروسي هو الذي شن الغارات.

من ناحية أخرى أعلنت الهيئة العليا للمفاوضات التزامها بالتعاون مع الجهود الدولية للدفع بالعملية السياسية إلى الأمام، ورفع المعاناة عن الشعب السوري، إلا أنها لا ترى إمكانية نجاح العملية السياسية في ظل تدهور الوضع الإنساني والأمني، وفي ظل التصعيد الخطير والانتهاكات الجسيمة التي يرتكبها النظام وحلفاؤه في سوريا.

جاء ذلك في بيان أصدرته الهيئة اعتبرت فيه أن «نظام الأسد يعمل على إفشال الحل السياسي والعملية التفاوضية من خلال تصعيد جرائمه ضد المدنيين بالتزامن مع عقد المفاوضات في جنيف. ولإنجاح العملية السياسية فإن الهيئة ترى ضرورة معالجة الوضع الإنساني المروع بوضوح وحزم، وأن تتم هذه العملية خارج الإطار التفاوضي، من خلال إرادة دولية لوقف انتهاكات النظام وحلفائه وحملهم على التنفيذ الفوري وغير المشروط للقرارات الأممية ذات الصلة».

كما شدد البيان أيضاً على أن استمرار الجدل مع النظام بشأن تفاصيل المرحلة الانتقالية قبل تشكيل هيئة الحكم الانتقالي يحقق مراميه في كسب الوقت.

من جانب آخر عقب جولة المحادثات الأخيرة في جنيف، أصدر المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا وثيقة تتضمن نقاط التوافق والخلاف بين وفدي النظام والمعارضة بالتفصيل والصعوبات التي تواجه الجولات القادمة.

وثيقة من ثماني صفحات كتبها المبعوث الأممي حدد فيها نقاط توافق واختلاف بين وفد المعارضة والنظام خلال الجولة الأخيرة من محادثات جنيف.

15 نقطة توافق تؤكد على تشكيل حكم انتقالي جديد يحل محل ترتيبات الحكم الحالي بحسب تعبير الوثيقة، تضم هذه الهيئة الانتقالية أعضاء من المعارضة والحكومة ومستقلين آخرين.

ومن بين النقاط المتوافق عليها أيضا صياغة دستور جديد، واستمرار مؤسسات الدولة، كما تحقيق العدالة والاستقرار ومكافحة الإرهاب.

في المقابل هناك 18 نقطة اختلاف وصفها المبعوث بأنها تتطلب تحديدا من الطرفين، بينها كيفية ممارسة مؤسسة الحكم الانتقالية لمهامها وعلاقتها بمنصب الرئاسة.

كما يريد دي ميستورا التوصل إلى اتفاق بشأن أنسب الترتيبات الدستورية لمنح الحكم الانتقالي الشرعية القانونية خلال المرحلة الانتقالية، وتحديد أنسب خطة زمنية وأفضل عملية لصوغ الدستور الجديد.

ويسعى أيضا للاتفاق على كيفية الإشراف وإعادة هيكلة أجهزة الأمن والاستخبارات ومعايير تأسيس جيش موحد ووطني.

تشير الوثيقة إلى أن دي ميستورا عقد خلال الجولة الأخيرة سبعة لقاءات مع وفد النظام السوري، كما ثلاثة اجتماعات مع وفد الهيئة العليا للتفاوض قبل تعليق مشاركته احتجاجا على تصاعد العنف.

وأشار دي ميستورا إلى أن أكبر العقبات التي واجهت الجولة السابقة تتعلق برؤية طرفي الصراع وتفسيرهما لعملية الانتقال السياسي.

تظاهرات متوقعة حول العالم للتنديد بالمجازر في حلب

عواصم – «وكالات»: أعلنت مجموعة من الناشطين عن تنظيم تظاهرات أمس اليوم، تحت عنوان حلب تحترق، في عدد من عواصم ومدن العالم تضامناً مع حلب.

وطالب الناشطون المتظاهرين بارتداء اللون الأحمر خلال التحرك، مؤكدين أن الهدف منه لفت الانتباه لما يتعرض له المدنيون والأبرياء والعمال الذين يقتلون بالمئات بقصف طائرات النظام.

ووفق صفحتهم على «فيسبوك»، فإن هذه التظاهرات سيتم تسييرها في بيروت واسطنبول ونيويورك وواشنطن وشيكاغو وهيوستن ولوس انجلوس وجنيف وباريس وستوكهولم.

مصادر ليبية: وصول قوة لـ «مرادة» استعدادا لمعركة سرت

عناصر من الجيش الليبي بالقرب من سرت

طرابلس – «وكالات»: أكدت مصادر عسكرية من مدينة أجدابيا وصول تعزيزات عسكرية تابعة للجيش إلى منطقة «مرادة» جنوب شرق مدينة سرت بـ200 كم.

وقالت المصادر لـ«العربية.نت» إن الجيش كان قد أرسل مقاتلين من بعض فرقه إلى المنطقة استعدادا لإطلاق حملته العسكرية لتحرير مدينة سرت.

وأضاف أن «خطط الجيش انتهت بشأن تحرير المدينة وتنتظر أوامر عسكرية بعد اكتمال وصول القوة اللازمة للعملية للبدء الفعلي في القتال.. ونعتقد أن الأمر لن يطول كثيراً».

وعن الاتصالات المعلنة من قبل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق بشأن تشكيل قوة موحدة لعملية تحرير سرت قال: «لم يتواصل معنا أحد والمجلس الرئاسي انتحل صفة لا يملكها وهي صفة القائد الأعلى للجيش وكل قياداتنا لا تعترف بتبعية سوى القيادة العامة للجيش بقيادة الفريق حفتر».

وأكد المصدر: «إن العملية العسكرية ستكون بقيادة ضباط من مدينة سرت وبمشاركة أهلها وقوات الجيش من مختلف مناطق ليبيا».

المحكمة قضت بالسجن ما بين 5 و10 سنوات على 30 متهماً آخرين

القاهرة: المؤبد لـ20 متهماً في «أحداث سجن بورسعيد»

القاهرة – «وكالات»: أفادت مراسلة قناة «العربية» بأن محكمة جنايات بورسعيد عاقبت 20 متهما بالسجن المؤبد في قضية «أحداث سجن بورسعيد»، فيما عاقبت 12 متهما بالسجن المشدد 10 سنوات، و18 متهما بالسجن 5 سنوات، كما قضت المحكمة بانقضاء الدعوى الجنائية لمتهم بسبب وفاته.

وكانت النيابة قد وجهت للمتهمين تهمة قتل ضابط وأمين شرطة و40 آخرين عمداً مع سبق الإصرار والترصد عقب صدور الحكم في قضية «مذبحة استاد بورسعيد»، وأن المتهمين عقب صدور الحكم أطلقوا الأعيرة النارية من أسلحة مختلفة صوب المجني عليهم.

والحكم قابل للطعن عليه أمام محكمة النقض أعلى محكمة مدنية في البلاد.

وكان المتظاهرون قد أشعلوا النار في مركزين للشرطة بالمدينة خلال عنف استمر أياما كما أشعلوا النار في سيارة بث تلفزيوني وواجهة كلية جامعية وعدد من السيارات وأتلفوا واجهات متاجر وإشارات مرور ولوحات إعلانية.

وبدأ العنف بتوجه مئات من سكان بورسعيد في مسيرة غاضبة إلى السجن العمومي في المدينة يوم 26 يناير 2013 فيما بدا أنها محاولة لإطلاق سراح مسجونين أعقبها اشتباك عنيف مع الشرطة، مما أدى لسقوط عشرات القتلى.

من جانب آخر تترأس جمهورية مصر العربية اجتماعات مجلس الأمن ابتداء من الأول من مايو 2016، ولمدة شهر، تسعى خلالها إلى الدفع بمصالح وقضايا الدول الإفريقية والنامية للأمام، وتركيز الضوء على العديد من التحديات التي تواجه منظومة السلم والأمن الدولية في المرحلة الحالية.

وفي تصريح للمستشار احمد ابو زيد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية، أشار إلى انه من المقرر أن يتوجه وزير الخارجية سامح شكري إلى نيويورك خلال الفترة من 9 إلى 11 مايو، حيث سيترأس خلال الزيارة جلسة وزارية لمجلس الأمن مفتوحة لجميع أعضاء الأمم المتحدة، حول مكافحة الفكر المتطرف كأساس لتعزيز جهود مكافحة الإرهاب، وهو ما يتزامن أيضا مع رئاسة مصر الحالية للجنة مكافحة الإرهاب بمجلس الأمن.

هذا، ومن المتوقع أن تشهد فترة الرئاسة المصرية لمجلس الأمن خلال شهر مايو، تناول العديد من الأزمات التي تهم مصر، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والأزمتين الليبية والسورية والوضع في اليمن والنزاعات في عدد من الدول الإفريقية، وستمثل الرئاسة المصرية فرصة جيدة لطرح المواقف المصرية تجاه كل تلك القضايا بوضوح وقوة.

وأضاف أبو زيد، أنه من المتوقع أن تشهد الزيارة أيضاً نشاطاً مكثفاً لوزير الخارجية، يشمل حضور الاجتماعات رفيعة المستوى التي يعقدها رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة يومي 10 و11 مايو لمناقشة سبل تعزيز دور وهياكل الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن والعمل على التوصل إلى مقاربة جديدة لتعزيز استجابة الأمم المتحدة وتحسين فعاليتها وتأثيرها في مواجهة الأزمات.

جانب من أحداث بورسعيد - أرشيفية

كما يشارك وزير الخارجية في الغذاء الوزاري المزمع إقامته على هامش الاجتماعات رفيعة المستوى، والذي سيتم خلاله مناقشة التحديات التي تواجه السكرتير العام القادم للأمم المتحدة بشكل عام، بين الواقع والمأمول.

ومن ناحية أخرى، ذكر المتحدث باسم الخارجية أن بعثة مصر الدائمة لدى الأمم المتحدة ستقوم بتنظيم إفطار وزاري يوم 11 مايو – على هامش الاجتماعات رفيعة المستوى في الجمعية العامة – برئاسة الوزير شكري وحضور عدد كبير من وزراء الخارجية من مختلف دول العالم، بالإضافة الى مسؤولي الأمم المتحدة، والمرشحين رسمياً – حتى الآن- لمنصب السكرتير العام للأمم المتحدة، سيتناول تقييما لمستقبل هيكل الأمم المتحدة للسلم والأمن ومدى قدرته على الاستجابة والتفاعل مع الأزمات الدولية خلال مراحل النزاع المختلفة.

وفي سياق متصل، أكد أبو زيد على أن زيارة وزير الخارجية لنيويورك ستشمل أيضا عقد لقاءات ثنائية هامة، تهدف إلى بحث الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مع المسؤولين بالدول الأخرى، وتعزيز آليات التعاون والتنسيق على مختلف الأصعدة.